**الكلمة التوطيئية للسيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط بمناسبة تقديـم**

**نتائج البحث الوطني حول الإستهلاك**

**الربـــاط، في 26 أكتوبر 2016**

**تطور مستوى المعيشة وأبعاده الاجتماعية والمجالية**

أحمد الحليمي علمي

يعتبر البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر أحد البحوث الإحصائية البنيوية التي تمكن، إلى جانب البحوث المتعلقة بالبنيات الاقتصادية وأنشطة القطاع غير المنظم أو تلك المتعلقة بتطور الظرفية في قطاعات الأسر والمقاولات، من تحيين معرفتنا، بصفة دورية، بالاقتصاد الوطني وظروف معيشة المواطنين.

إن هذا البحث، الذي أتشرف بتقديم نتائجه الرئيسية أمامكم وبأن أشاطركم بعض الأفكار المستمدة من هذه النتائج، يهدف إلى جمع معطيات شاملة حول نفقات واستهلاك الأسر. لقد شمل عينة تتكون من 16000 أسرة موزعة على كافة التراب الوطني وتم إنجازه خلال الفترة الممتدة بين يوليوز 2013 ويونيو 2014، أي على مدى سنة كاملة، من أجل الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية وانعكاسات الأحداث الاجتماعية والدينية على سلوك الاستهلاك.

 وستمكن نتائج هذا البحث من إغناء معطيات سنة الأساس الجديدة 2014 للمحاسبة الوطنية والمصفوفة الاجتماعية التي تشكل مرجعا لتحاليلنا وتوقعاتنا الاقتصادية. كما ستمكن من تجديد مكونات الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك. ومقارنة مع نتائج البحوث المماثلة لسنتي 2001 و2007، ستمكن هذه النتائج من تسليط الضوء على تطور مستوى المعيشة ونموذج الاستهلاك وكذا ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية ببلادنا على الصعيد الوطني وعلى مستوى مختلف الوحدات الترابية.

1. **لمحة عامة حول مستوى المعيشة وتطور نموذج استهلاك الأسر**

**يجب التذكير أنه وفق الحسابات الوطنية، انتقل متوسط الدخل الفردي السنوي في بلادنا بين 2001 و2014 من حوالي 11000 درهم إلى 19000 درهم**، مسجلا بذلك نموا سنويا بلغ في المتوسط 5%. وباعتبار ضعف نسبة التضخم، عرفت القدرة الشرائية تحسنا سنويا بلغ في المتوسط **3,4%** خلال هذه الفترة.

 وبالرجوع إلى نتائج البحوث الإحصائية حول إستهلاك الأسر، يتبين أن **مستوى المعيشة** قد تضاعف تقريبا، منتقلا من حوالي **8300 درهم** في السنة في 2001 إلى ما يناهز **15900 درهم** في 2014 يفوق بقليل مستوى نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الفرد وفقا لما يتم قياسه من طرف المحاسبة الوطنية. وهكذا، فقد ارتفع بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي بلغ في المتوسط **3,5%** خلال هذه الفترة، منتقلا من 3,3% بين 2001 و 2007 إلى 3,6% بين 2007 و 2014. وقد بلغت وتيرة هذا الارتفاع على التوالي%2,7  و%3,5 بالوسط الحضري و%4,7 و%2,8 بالوسط القروي.

ومع تطور مستوى المعيشة، تبين نفقات الأسر تطورا ملموسا في نموذج الاستهلاك في بعديه الغذائي وغير الغذائي.

**ويتضح من بنية نفقات الاستهلاك أن الجزء المتعلق بالتغذية يتراجع من حيث الوزن ويتحسن من حيث الجودة ولكن بمستوى أقل في العالم القروي أو بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات مستوى معيشي ضعيف**.

وهكذا انتقلت حصة نفقات الاستهلاك الغذائية في ميزانية الأسر بين 2001 و2014 من 41% إلى 37% على الصعيد الوطني. ولازالت تمثل 47,3% بالوسط القروي و33,3% بالوسط الحضري، متراوحة بين 50% بالنسبة ل10% من الأسر الأقل يسرا و26% بالنسبة ل 10% من الساكنة الأكثر يسرا.

هذا وفي ما يتعلق بالجودة، عرفت **المواد ذات السعرات الحرارية المرتفعة** (الحبوب والسكر والمنتوجات السكرية) **تراجعا لفائدة المواد الغنية بالبروتينات** (اللحوم والسمك والبيض والمنتوجات الحليبية) التي انتقلت حصتها في النفقات الغذائية من 33% إلى 36%.

**تحسن بنية الجزء غير الغدائي من الاستهلاك مع بروز ملحوظ لسلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة.**

 فعلى سبيل المثال، انتقل وزن مجموع النفقات المرتبطة ب "التعليم والثقافة والترفيه" إضافة إلى "النقل" و"النظافة والعلاجات الطبية" من 16,7% إلى21,4% في الميزانية الإجمالية للأسر. ولكن مع وجود تفاوتات إجتماعية وترابية مهمة :

من الميزانية الإجمالية للأسر القروية والحضرية يمثل "التعليم والثقافة والترفيه" على التوالي، 2,8% و6,6% و"السكن والطاقة" 19,8% و24,2% " والنظافة والعلاجات الطبية" 7,5% و9,2%.

إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن 10% من الأسر المصنفة في أعلى تراتبية السلم من حيث مستويات المعيشة بالقياس إلى 10% في أسفل هذه التراتبية توظف، على التوالي 3,5% و0,4% من نفقاتها للترفيه، 5,3% و2,7% للتعليم، و2,7% و1,3% للاتصال و11% و2,9% للنقل. وللتوضيح أكثر يجب الإشارة إلا أن قيمة النفقات التي أدتها الفئة الاجتماعية الأولى تفوق ب 24 مرة قيمة نفقات الفئة الثانية للتعليم و105 مرة بالنسبة للترفيه و24 مرة للإتصال و44 مرة للنقل.

**2.الأبعاد الاجتماعية والمجالية لتطور نفقات استهلاك الأسر**

 مع تحيين معرفتنا لتطور مستوى المعيشة وبنية وجودة نموذج استهلاك الأسر، فإن مقارنة المعطيات التي توفرها البحوث حول نفقات استهلاك الأسر تمكن في غياب معلومات ذات مصداقية حول دخل الأسر، من مقاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية باعتماد هذه النفقات التي تعتبر، لهذه الغاية، المصدر الأكثر تعبيرا عن الحقائق الاجتماعية للفقر والفوارق في البلدان النامية.

وفي ظل هذه الظروف يتبين من خلال تحليل نتائج هذا البحث **أن تحسن مستوى المعيشة الفردي بين** 2001 و2014 بتسجيله نموا بالأسعار الثابتة بلغت نسبته حوالي 3,5% على الصعيد الوطني **و 3,1% و 3,7% بالوسط الحضري والوسط القروي على التوالي قد واكبه على العموم تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، مما ساهم في تراجع الفقر بمختلف أشكاله ببلادنا.**

**على مستوى الفوارق الاجتماعية**

عرف مستوى المعيشة الفردي المقاس بالدرهم الثابت خلال الفترة 2001-2014 وخاصة الفترة 2007-2014 تحسنا سنويا مهما بلغ على التوالي:

* 3,8% و 4% بالنسبة ل 20%من الأسر الأقل يسرا ؛
* 3,3%  3,3% بالنسبة ل 20% من الأسر الأكثر يسرا ؛
* 3,6% و 3,9% بالنسبة للفئة الاجتماعية الوسطى؛

و هكذا سجلت الفوارق الاجتماعية المعبر عنها بمؤشر جيني، أول ليونة في صلابتها السابقة واتجاهها إلى منحى انخفاضي. وهكذا فقد أنتقل هذا المؤشر من 40,6%في 2001 إلى 40,7% في 2007 ثم إلى 39,5% في 2014. ويتبين أن الانعطاف نحو الانخفاض كان أكثر وضوحا بالوسط الحضري، حيث تراجع هذا المؤشر من 41,1% في 2007 إلى 38,8% في 2014، مقابل 33,1% و 31,7% بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

وفي هذا الإطار ثم تقليص معدل الفقر النقدي بحوالي الثلثين بين 2001 و 2014، منتقلا من 15,3%إلى 4,8%على الصعيد الوطني. وبمعدل 1,6%، يظل معه الفقر بالوسط الحضري بدون مدلول إحصائي، إلا أنه يبقى مهما بالوسط القروي رغم انخفاضه الكبير من 25% إلى 9,5%. كما عرف الفقر المتعدد الأبعاد، حسب المقاربة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المسماة مقاربة أكسفورد، في نفس الوقت، تطورا مماثلا، منتقلا من 25% إلى 6%.

ومن جهتها، تظل الهشاشة تجاه الفقر، رغم ضعف مستواها بالوسط الحضري حيث يبلغ معدلها7,9% ، ظاهرة قروية بامتياز، حيث يصل معدلها 19,4% في 2014 بعدما كان في حدود 30% في 2001.

**على مستوى الفوارق المجالية :**

إن الفارق في مستوى المعيشة بين الوسطين الحضري والقروي الذي كان يصل إلى الضعف في 2001، قد انخفض إلى حوالي 1,8 في **2007. وبارتفاعه إلى 1,9 في 2014، يبدو أن هذا الفارق بدأ يتسع من جديد، مما يستدعي، بطبيعة الحال، مراقبته وذلك بالنظر للتقلبات المعروفة التي يتسم بها دخل الساكنة القروية.**

وبالإضافة إلى هذا، فإن الفوارق الجغرافية لمستوى المعيشة تفرز مجموعتين من الجهات :

* مجموعة يفوق مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها المعدل الوطني. ويتعلق الأمر بجهات "الداخلة - واد الذهب" ب 28627 درهم و"الدار البيضاء- سطات"ب 19006 درهم و"العيون-الساقية الحمراء" ب 17729 درهم و"الرباط –سلا-القنيطرة" ب 17717 درهم و"طنجة - تطوان-الحسيمة" ب 17082 درهم و"الجهة الشرقية" ب 15972 درهم.
* مجموعة يقل مستوى نفقات الاستهلاك السنوية للفرد بها المعدل الوطني. ويتعلق الأمر، خصوصا، بجهات "درعة- تافيلالت" و"بني ملال-خنيفرة" ب 11923 درهم و11745 درهم على التوالي، حيث تسجل هذه النفقات أضعف مستوى لها.

وفي نهاية المطاف، يبدو، إلى حد ما، أن وثيرة تطور مستويات المعيشة على مستوى الوحدات الترابية بدأت تأخذ مسارها نحو الالتقائية، ستمكن، على المدى البعيد، من تقليص الفوارق بين هذه المستويات المعيشية.

فما له دلالات خاصة أن جهات مثل درعة- تافيلالت وجهة الشرق ومراكش- تانسيفت- آسفي وفاس- مكناس، تحقق معدلات نمو في المستوى المعيشي أكبر من المعدلات المسجلة في الجهات الغنية، كجهة الداخلة- واد الذهب ولعيون- الساقية الحمراء و الدار البيضاء- سطات.

ومن شأن هذا الإلتقاء بين المستويات الجهوية أن يتم تدعيمه بنمو مضطرد واندماجي، إذ فحسب دراسة أنجزها مرصد ظروف معيشة السكان التابع للمندوبية السامية للتخطيط تقدر المدة الضرورية لتقليص الفوارق الجهوية، في ظل فرضية سيناريو الاستمرارية، ب 24 سنة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التقدم الذي تحرزه الجهات في مستوى المعيشة من خلال تقليص الفوارق، قد مكنها من إحراز تقدم على الصعيد الاجتماعي وخاصة تراجع الفقر بمختلف أشكاله وتقليص الفوارق الاجتماعية، مثل ما هو الحال على وجه التحديد بجهة الدارالبيضاء- سطات وسوس- ماسة ومراكش- آسفي وبني ملال- خنيفرة.

 **وختاما يتضح أن نمط الإستهلاك في بلادنا يتحسن وأن الفوارق تعرف منحى نحو التقلص، فهل كان النمو الذي تحقق بين 2001 و2014 نموا لفائدة الفقراء؟**

 على العموم، ومع تحسن بنيات وجودة الاستهلاك، فإن تطور نفقات الأسر كما توضحها بحوث الاستهلاك لسنوات 2001 و2007 و2014 تفتح الطريق من أجل تحديث نموذج استهلاك الأسر بالمغرب، لكن مع وجود فوارق اجتماعية ومجالية يتعين تقليصها. إن التوجهات نحو الانخفاض التي تعرفها ظواهر الفقر والفوارق من شأنها أن تساهم بشكل أقوى في استدامة النمو الاقتصادي بمضمون لفائدة الفقراء يتعين دعمه.

وفي هذا الصدد، فإن التحسن العام لمستويات المعيشة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالفئات الاجتماعية المتواضعة والمتوسطة تبين بأن النمو بالمغرب بين 2001 و2014 قد اتخذ مسار نمو اندماجي استفاد نسبيا منه الفقراء والفئة الهشة أكثر من الفئات غير الفقيرة، مما قد نقول عنه أنه كان نموا لفائدة الفقراء وهذا ما تؤكده مؤشرات النمو لصالح الفقراء كما يتم حسابها من طرف الخبراء في هذا المجال.

غير أنه يجب الإحتراس على أن لا تخفي المؤشرات الاقتصادية مهما كانت حقيقية وذات مصداقية واقعا إنسانيا هو بالدرجة الأولى ظاهرة إنسانية مقلق مهما قل حجمها. ففي 2014، كان 1,6 مليون من المغاربة في وضعية الفقر المطلق و4,2 مليون في وضعية هشة. وبوزنه الديموغرافي الذي بلغ 40%فإن الوسط القروي يضم 79,4% من الفقراء و64% ممن هم في وضعية هشة. وبذلك فإن النمو لصالح الفقراء ينبغي أن يتخذ في بلادنا إتجاها نحو النمو الفائدة الساكنة القروية.